

دور سياسة الحوافز في استقطاب الاستثمار الأجنبي- تجربة كوريا الجنوبية-

The Role of Incentive Policy in Attracting Foreign Investment

- South Korea Experience -

الأخضر بن عمر^{1*}، علي باللموشي²، بغداد بنين³

¹ جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي (الجزائر)

² جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي (الجزائر)

³ جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي (الجزائر)

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهمية ودور الحوافز المالية والضريبية في تشجيع الاستثمارات الأجنبية، كأحد العوامل الأساسية التي أصبحت مختلف دول العالم المتقدم منها والنامي تعتمد عليه كمحرك للنمو والتنمية الاقتصادية، من خلال تقديم التسهيلات والامتيازات والإعفاءات المالية والضريبية، الأمر الذي أدى إلى حدوث طفرة في حجم الاستثمارات بين مختلف دول العام، حيث وصل إلى أكثر من 2.3 تريليون دولار نهاية عام 2016، كما يعد استقطاب الاستثمار الأجنبي أحد المؤشرات الدالة على ديناميكية ومتانة هذا الاقتصاد، ومن النماذج الناجحة في هذا الصدد التجربة الكورية الجنوبية التي استطاعت أن تحقق قفزات اقتصادية هائلة خلال عقود من الزمن، أخرجتها من التخلف الاقتصادي إلى أحد الاقتصاديات التي يضرب بها المثل في النجاح التنموي خلال النصف الثاني من القرن العشرين، والذي اعتمد بشكل كبير منه على استقطاب الاستثمارات الأجنبية كعامل أساسي لهذا النجاح.

الكلمات المفتاحية: استثمار أجنبي، حوافز مالية، حوافز ضريبية، نمو اقتصادي، حرية اقتصادية.

Abstract:

This research aims to highlight the importance and role of financial incentives in encouraging foreign investments as one of the main factors that the various countries of the developed and developing world have become dependent on as the engine of growth and economic development through the provision of facilities and privileges and financial and tax exemptions. The volume of investments between different countries of the year, reaching more than 2.3 trillion dollars by the end of 2016, and the attraction of foreign investment is one of the indicators of the dynamics and strength of this economy, and successful models in connection with the South Korean experience that S Taat to achieve tremendous economic leaps over the decades, they've made from economic backwardness to one of the economies that hit the ideals of success in the development during the second half of the twentieth century, which it largely depended on attracting foreign investment as a key factor for this success.

Key words: Foreign investment, fiscal incentives, tax incentives, economic growth, economic freedom.

مقدمة:

بفعل عقود من النمو الاقتصادي أصبحت كوريا الجنوبية قوة عالمية من الحجم المتوسط وتحولت من بلد كان يعيش على المساعدات إلى بلد مانح لها، وذلك باعتمادها على التعليم والتدريب لتحسين القدرة على المنافسة ورفع معدل الإنتاجية، وقد لعبت الدولة دورا بارزا في ذلك من خلال قيامها بالتخطيط الاقتصادي وتحقيق التعاون بين القطاعين العام والخاص وتشجيع استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وبحلول القرن الحادي والعشرين أصبحت كوريا قوة اقتصادية وتجارية وصناعية وتكنولوجية لها وزنها في الاقتصاد العالمي، لتسطر بذلك واحدة من أنجح قصص التنمية في عصرنا الحديث.

وترجع أهمية الاستثمارات الأجنبية لكونها قادرة على إعطاء دفعات قوية لحركية القطاعات الاقتصادية وسد الفجوة التمويلية بدلا من الاعتماد على الاستدانة الخارجية، وتوفير قدر كبير من فرص العمل والدخل الذي يعتبر أسمى أهداف النشاط الاقتصادي، وبالتالي الرفع من حجم الناتج المحلي، كما ينظر إلى الاستثمارات الأجنبية على أن لديها القدرة على نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية وطرق التسيير من دول الفائز إلى دول العجز.

وقد تباينت دول العالم خاصة النامية منها في نظرتها للاستثمارات الأجنبية بين معارض لقدمها لكونها حسب نظرتها نوعا من الاستعمار الاقتصادي الجديد وفرض الهيمنة والوصاية على المقدرات الاقتصادية للبلاد، وأنها غطاء جاءت بغرض الاستحواذ على المواد الأولية، وقد برزت هذه النظرة في الدول التي اعتمدت بعد استقلالها السياسي نظام التخطيط المركزي، وبين دول رات في قدوم الاستثمار الأجنبي عاملا قويا في توفير موارد مالية جديدة ومساعدة على توفير فرض العمل والتقليص من الواردات ونقل التكنولوجيا... الخ. وهي الدول التي اعتمدت بعد استقلالها نظام اقتصاد السوق الحر ومن بينهم كوريا الجنوبية.

وبما أن الاستثمار المحلي والأجنبي يعد احد الدعائم الأساسية التي قامت عليها التجربة التنموية الاقتصادية لكوريا الجنوبية، فقد عملت الحكومة على تقديم حزمات متتالية من الحوافز للمستثمرين الأجانب مما انعكس إيجابا على تطور معدلات تدفق الاستثمار الأجنبي إليها، وعليه فان هذا البحث يعالج الإشكالية التالية:

هل أدت التحفيزات المالية والضريبية إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية في تجربة كوريا الجنوبية ؟

I- عوامل نجاح التجربة التنموية في كوريا الجنوبية:

بالرغم من افتقار كوريا الجنوبية للموارد الاقتصادية وجغرافيتها الصعبة وضراوة الحروب والتقسيم الذي عاشته إلا أنها استطاعت أن تنهض من جديد، وهذا لم يتحقق دونما توافر إرادة حقيقية لتحقيق التنمية لدى الإنسان الكوري، وإن هناك مجموعة من العوامل ساعدت التجربة التنموية الاقتصادية في كوريا الجنوبية على النجاح، وهو يستدعي التوقف على أهم العوامل التي أدت إلى نجاحها والتي يمكن إيجازها في:

I.1- العامل البشري: لعبت اليد العاملة الكورية دورًا حاسمًا في إنجاح التجربة التنموية الكورية، ففي ظل غياب الموارد الطبيعية وضيق المساحة الجغرافية وشُح رأس المال، راهنت القيادة الكورية على رأس المال البشري كمورد للتنمية، فاستثمرت بكثافة منذ البداية في التعليم ومدارس التكوين المهني، لتطوير إنتاجية عمالها وتحسين مهاراتهم لمواكبة التطورات التكنولوجية التي واكبت عمليات التصنيع السريع،

وهكذا ارتفعت نسبة الإنفاق على التعليم من 2.5% سنة 1951 لتصل إلى أكثر من 23% من الميزانية بحلول الثمانينيات، كما أولت الدولة التدريب والتكوين المهني اهتمامًا كبيرًا مع التركيز على العلوم والتكنولوجيا، وبلغ عدد الطلبة الذين يتابعون دراساتهم في الشعب التقنية والعلمية حوالي 70% من مجموع الطلبة سنة 1980 وعملت الدولة على ابتعاث عدد كبير من الطلبة والموظفين للدراسة والتدريب.(1)

وبالإضافة إلى المستوى التعليمي والمهني، كانت ظروف العمل جد مجحفة، فقد أصدرت الدولة أمرًا بمنع الإضرابات وحظر كل النقابات العمالية ومنع العمال من التنظيم تحت أي إطار كان أو التفاوض بصفة جماعية، ووجدت الطبقة العاملة نفسها تعمل لساعات أطول حيث كانت ساعات عمل الأسبوع في القطاع الصناعي تزيد بـ 13 ساعة عن نظيرتها في اليابان و 6 ساعات عن مثيلتها في تايوان بحلول عام 1986.

2.I- الشركات العملاقة: كان القطاع الكوري الخاص منظمًا على شكل شركات عملاقة، تزاو كل الأنشطة الاقتصادية والتجارية وتستحوذ على جزء كبير من مجموع الإنتاج، وبالتالي جزء كبير من الصادرات. شكّلت هذه الشركات الخاصة الذراع التنفيذية للدولة؛ حيث كانت هذه الأخيرة تحدد الاختيارات الاستراتيجية والخطط التنموية، وتتولى الشركات الخاصة التنفيذ، واستفادت هذه الأخيرة من المساعدات الحكومية لتتحول من الصناعات التي تعتمد على يد عاملة كثيفة إلى الصناعات الثقيلة في السبعينيات ثم إلى الإلكترونيات والصناعات المتطورة التي تحتاج لرأسمال كثيف بحلول الألفية الثالثة.

3.I- الاهتمام بالصناعات الموجهة للتصدير: عملت كوريا الجنوبية في إطار انطلاقها الاقتصادي على وضع أسس تصنيع قوي، حيث نجحت الخطة الخماسية الأولى للتنمية (1962-1966) في إرساء قواعد بناء صناعي نقل الدولة من الاعتماد على المواد الزراعية إلى الاعتماد على تصنيع حديث متوجه للتصدير، ومن خلال الخطة الاقتصادية الثانية (1967-1971) ركزت الحكومة الكورية على هذا المنحى وقامت بتحويل سياسة التصنيع القائم على إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجه إلى التصدير، وبدعم القدرة التنافسية للصناعات التصديرية في الأسواق الدولية من خلال إتباع نظام سعر الصرف الحر، وتوفير التمويل اللازم للصادرات قصيرة المدى، وتبسيط الإجراءات الجمركية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي. كما قامت بإنشاء هيئة ترويج التجارة الكورية المعروفة بـ "Cotrac" "Korea's Trade Promotion" سنة 1962 بهدف توسيع أسواق المنتجات الكورية بالخارج، وتأسيس بنك التصدير والاستيراد عام 1969 لأجل توفير التمويل اللازم للصادرات الكورية، وقد تميزت هذه المرحلة من نمو الاقتصاد الكوري بالتركيز مبدئيًا على الصناعات الخفيفة ذات الكثافة العمالية كصناعة النسيج والملبوسات.

ومع الخطة الخماسية الثالثة (1972-1976) تم التحول بصفة منتظمة نحو الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية، والاهتمام بزيادة مساهمتها في السلع التصديرية، حيث بلغت في منتصف الثمانينات حوالي نصف صادرات كوريا، كما أعطيت أولوية خاصة لدعم صناعات الحديد والصلب والمعادن والمعدات وبناء السفن. ومع صدور قانون 1986 المتعلق بتشجيع الاستثمارات في قطاعات صناعية معينة، تدعمت التنمية التقنية في القطاع الصناعي الكوري وتحسن الوضع التنافسي لاقتصاد كوريا دوليًا. وبنهاية عقد الثمانينات شكلت مساهمة الصناعات الثقيلة والكيماوية 53.6% من إجمالي الصادرات الكورية.

وفي ظل الاستجابة لتحديات العولمة وتطبيق اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، قامت كوريا بإعادة تنظيم قطاعها الصناعية بما يتلاءم والمتطلبات الراهنة للاقتصاد العالمي، حيث اعتمدت خطة جديدة تركز على تطوير التكنولوجيا الصناعية وتعزيز صناعة المعدات والمكينات، وخلال الفترة 1993-1999 تغيرت هيكل الصناعة بصفة كبيرة، حيث انخفضت مساهمة الصناعات الخفيفة من 28.3

% عام 1993 إلى 23 % عام 1999، مقابل ارتفاع واضح لمساهمة الصناعات الثقيلة والكيميائية من 71,7 % سنة 1993 إلى 77 % سنة 1999، أما الصناعات الأولية فقد عرف نصيبها تراجعاً ملحوظاً منذ الخطة الاقتصادية الثانية، حيث انتقل من 31,5 % عام 1970 إلى 15,7 % عام 1980، ثم إلى 5 % عام 2002

إن النجاح الصناعي في كوريا يمكن إرجاعه إلى عوامل متعددة منها:

أ- الدور الكبير الذي لعبته اليابان في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث عملت الاستثمارات اليابانية على توطيد التقنية وتسريع استيعابها.

ب- الدور الذي قامت به الحكومة في مجال تقديم الدعم القوي للصناعات الاستراتيجية في بداية انطلاقها

ج- التركيز على دعم التعليم وتطويره وتحسين مدخلاته، إلى جانب الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتأهيل وتدريب العمالة.

د- الإصلاحات الهيكلية للقطاع المالي، حيث حرصت كوريا الجنوبية على تحقيق ديناميكية المؤسسات المالية من خلال إخضاعها لرقابة جيدة تجسدت في تكوين لجنة المراقبة المالية التي عملت على إرساء ممارسة مصرفية عالمية، وأوجدت نظاماً جديداً من اللوائح والرقابة العقلانية، ووضعت جدولاً زمنياً لتنفيذ الإصلاحات. وفي إطار تطبيق الإصلاحات في القطاع المالي أغلقت الحكومة عدداً من المؤسسات المالية غير المجدية، وقامت بإخضاع البنوك لإجراءات علاجية صارمة فرضتها لجنة المراقبة المالية، بالإضافة إلى إعادة هيكلة المؤسسات المالية غير المصرفية، وإيقاف نشاط المؤسسات غير المجدية حيث بلغ عدد المؤسسات المالية غير المصرفية التي أوقف نشاطها أو تم سحب رخصتها ما يقارب 640 مؤسسة.

I.4- البيروقراطيون: يعود نجاح التجربة التنموية لكوريا، في جزء كبير منه، إلى الدور الذي لعبه الموظفون الحكوميون في مجلس التخطيط الاقتصادي ومكتب التنسيق والتخطيط ووزارتي المالية والتجارة؛ حيث أنشئت وحدات التخطيط والتسيير في كل وزارة. وتشكلت هذه النخبة الإدارية من ذوي التعليم العالي حيث كانوا يحملون شهادات عليا من جامعات محلية وأخرى خارجية رائدة على المستوى العالمي، وكانت لديهم رؤية اقتصادية واضحة، وكانوا يسهرون على التخطيط وتحديد الأهداف والخطوط العريضة وتطبيق الاستراتيجيات لحل مشكلات التنمية والتعليم والقضاء على الفقر، وبناء اقتصاد حديث وبنية صناعية وتكنولوجية متطورة وتحديث البنية التحتية وتحسينها وتحضير الصناعة الكورية لدخول الأسواق العالمية وتحويل البلد إلى قوة اقتصادية وتجارية عالمية.

I.5- الاعتماد على سياسات الحوافز والتشجيع المالي والأدبي للقوة العاملة: مما كان له أكبر الأثر في تحول العمال الكوريين إلى العمل، والإتقان بعد أن كان معروف عنهم الكسل واللامبالاة، كما اهتمت كوريا بعنصر البشر والاستثمار في البشر من خلال التطوير الدائم والمستمر في التعليم بما يتلاءم مع التطورات الحديثة في العالم، وإنشاء المؤسسات التعليمية والمهنية، مما أدى إلى توفير أيدي عاملة مدربة وقادرة على تحقيق التنمية (2)، كما أن المزج بين التخطيط المركزي واقتصاد السوق وتمثيل الدولة الدور الرئيسي في مسيرة التنمية، أمر ساعد كثيراً، حيث كانت الحكومة تتدخل بشكل مباشر بدون الاعتماد على آليات اقتصاد السوق وحدها وذلك في المراحل الأولى من عملية التنمية الاقتصادية، وتركز تدخل الحكومة من خلال وضع السياسات والأهداف العامة والخطط التنفيذية للمشاريع.

I.6- العوامل الخارجية: ساهمت الولايات المتحدة في التجربة التنموية الكورية، بتوفيرها لمظلة أمنية للجنوب وتقديمها مساعدات مالية مهمة؛ حيث قادت الولايات المتحدة قوات الحلفاء في الحرب الكورية وأعادت قوات الشمال إلى ما وراء خط 38، ثم وقّعت اتفاقية الدفاع المشترك مع كوريا الجنوبية سنة 1953، ويوجد حوالي 28.000 جندي أميركي في الجنوب، ولا تزال القوات الكورية خاضعة لقيادة أميركية منذ زمن الحرب، وتلعب دوراً أساسياً في ردع أي هجوم عسكري محتمل من الشمال. وبلغ مجموع المساعدات العسكرية

والاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة لكوريا الجنوبية في الفترة الممتدة بين 1947 و 1976 إلى 12.6 مليار دولار، وبلغ حجم المنح الاقتصادية والقروض 6 ملايين دولار، وهو ما يقارب مجموع المساعدات الاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة لكل الدول الإفريقية 6.89 (مليار دولار) خلال هذه الفترة، كما فتحت الولايات المتحدة أسواقها أمام الصادرات الكورية منذ ستينيات القرن الماضي؛ حيث استقبلت السوق الأميركية 41.7 % من مجموع الصادرات الكورية سنة 1970 وحوالي 35% خلال الثمانينيات (3)

من المؤكد أنه لا يمكن استنساخ تجارب الدول بمخاطرهما؛ فالظروف التي تطورت فيها كوريا والموقع الجغرافي يجعل من التجربة الكورية تجربة فريدة وخاصة بالشعب الكوري. غير أن هذا لا يمنع من استخلاص بعض الدروس والعبر التي يمكن أن تكون مفيدة للدول العربية التي عجزت عن تحقيق نهضة شاملة بالرغم من توفر بعضها على موارد طبيعية ومالية ضخمة وتوجد في وضع أفضل من وضع كوريا بعد الحرب الكورية، بل كان بعضها في السابق يحتل مكانة أفضل من كوريا في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي مثل مصر والعراق وسوريا والسعودية، ويتلخص أهم الدروس في:

أ- **دور الدولة:** لعبت الدولة دورًا كبيرًا وإيجابيًا في عملية التنمية الاقتصادية. ويشار إلى أن التدخلات كانت تركز على إرادة سياسية صلبة وثابتة وتعتمد التخطيط بعيد المدى والسياسات التنموية السليمة والملائمة للواقع الكوري. كما أن الدولة كانت ترى أن التنمية الاقتصادية ستساعد على بناء قوتها لمواجهة الخطر الشمالي وعدم تكرار تجربة الاستعمار الياباني.

ب- **التعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص:** أظهرت التجربة الكورية أن الحكومة كانت قادرة على تقليل مشاكل التنسيق بينها وبين القطاع الخاص وكانت قادرة، بفعل العلاقات التي نسجها البيروقراطيون مع الشركات الكبرى والبنوك، على الحصول على المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيه الموارد إلى القطاعات التي يمكن أن تساهم بفاعلية في النمو الاقتصادي.

ج- **البحث العلمي:** أصدرت كوريا ترسانة من القوانين لتشجيع البحث العلمي، وأنشأت العديد من المكاتب والهيئات لتنسيق البحوث، وأنفق كل من القطاع الخاص والعام موارد مالية ضخمة لردم الهوة التي كانت تفصل كوريا عن الدول المتقدمة، ثم أصبحت تنفق الآن لتطوير تكنولوجيا جديدة وتحقيق المزيد من التقدم خصوصًا في مجالات تقنية المعلومات وتقنية النانو والبيو تكنولوجيا، للحفاظ على مكانتها كقوة تكنولوجية.

د- **الاستثمار في العامل البشري:** أثبتت التجربة الكورية أن تطوير قدرات الشعوب عبر التعليم والتدريب ضروري لخلق شروط تسمح بمواكبة التطورات والقدرة على المنافسة وتحسين الإنتاجية مما يساهم بشكل حاسم في التنمية.

هـ- **استغلال الظروف الدولية:** وجدت كوريا نفسها عالقة في الصراع الدائر بين المعسكرين الغربي والشرقي فاستغلت تحالفها مع الولايات المتحدة لتحقيق التنمية الاقتصادية كجزء من بناء قوتها الشاملة وتحقيق استقلال سياسي واقتصادي وتكنولوجي وصناعي.

يمكن القول بأن التجربة الكورية سواء على مستوى النهوض أو على مستوى تجربة إعادة الإعمار بعد الخروج من حرب مدمرة، كانت ناجحة لكنها لم تكن مثالية؛ فقد دفع الاعتماد على الشركات العملاقة إلى تغول هذه الأخيرة واحتكارها لكل الأنشطة على حساب الشركات الصغيرة، كما نتج عن السياسات التنموية لكوريا اختلال كبير في التنمية بين سيول والمناطق الأخرى، وتفاوت كبير في الاستفادة من فرص التنمية بين الطبقتين الفقيرة والغنية؛ ما جعل الطبقة العاملة تدفع أثمانًا باهظة خلال السنوات الأولى حيث جردت من كل حقوقها تقريبًا.

II- نظرة عامة على المؤشرات الاقتصادية لكوريا الجنوبية:

شهدت كوريا الجنوبية نمواً مدهلاً خلال الثلاثين سنة الأخيرة حيث تم تصنيفها في المرتبة الثالثة عشر ضمن أكبر قوى اقتصادية على مستوى العالم. بالإضافة إلى ذلك، فإنه بسبب انخراطها القوي في المبادلات التجارية والمالية العالمية كانت من أكثر الدول تأثراً بالأزمات الخارجية. وفي عام 2015 تعرض نمو الاقتصاد الكوري إلى حالة من الركود التي قدرت بنحو (2.6)٪. وذلك يرجع جزئياً إلى تعرض البلاد لوباء فيروس كورونا الشرق الأوسط الذي بدوره أثر على معدل الاستهلاك. كما استمرت حالة ركود النمو الاقتصادي عام 2016 وقدرت نسبته بحوالي (2.7٪) وبناءً على توقعات صندوق النقد الدولي يجب أن تتحسن النمو الاقتصادي بشكل طفيف عام 2017 لتصبح (3٪) وذلك يرجع إلى استعادة سوق الاستهلاك المنزلي لوضعه الطبيعي، حدوث تطور في قطاع العقارات بالإضافة إلى إجراءات مالية محفزة. (4)

II.1- تطور معدل النمو الاقتصادي: لقد أصبح معدل النمو الاقتصادي لكوريا الجنوبية بطيئاً منذ عام 2012 وذلك بسبب الصدمات الدورية والتراجع المستمر في احتمالية نمو البلاد. كما برزت الصعوبات الاقتصادية في عام 2016 جراء تدهور العلاقات مع الصين التي تُعد الشريك التجاري الأساسي للبلاد، كما اضطرت شركة سامسونج بكوريا الجنوبية أن توقف إنتاج هاتفها الذكي سامسونج جالكسي نوت 7 عقب وقوع العديد من الوقائع كما أعلنت شركة هانجين لصناعة السفن إفلاسها، وعلى الرغم من ذلك فإن الإيرادات العامة لم تتدهور بالإضافة إلى ذلك فإن الفائض المالي تم دعمه (1.1٪)، استمرار معدل الدين العام (أقل من 40٪ من إجمالي الناتج المحلي) و ثبات حالة التضخم. وعلى الرغم من ذلك، فإن ديون الشركات تمثل حوالي 30٪ من إجمالي الناتج المحلي بالإضافة إلى فرض المستوى المرتفع للدين المنزلي خطر على القطاع البنكي، كما أن ميزانية عام 2017 ركزت على دعم ابتكار الأعمال، الصحة والرفاهية، بالإضافة إلى ذلك فإن البلاد تواجه مشكلات هيكلية مثل السوق المالي الغير متطور، كبر سن السكان، الاعتماد على الصادرات بالإضافة إلى تراجع تنافس البلاد في حين يغزو الإنتاج الصيني الأسواق.

الجدول (1): المؤشرات الاقتصادية العامة لكوريا الجنوبية 2014-2018

البيان	2014	2015	2016	توقعات 2017	توقعات 2018
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	1,411,33	1,382,76	1,411,25	1,498,07	1,522,98
التغير السنوي للناتج المحلي الإجمالي	3,3	2,8	2,8	2,7	2,8
إجمالي الناتج المحلي للفرد (دولار)	27,811	27,10	27,539	29,115	30,060
الموازنة العامة للدولة (نسبة ٪ من إجمالي الناتج المحلي)	0,6	0,6	0,6	1,1	1,4
إجمالي الدين العام للدولة (نسبة ٪ من إجمالي الناتج المحلي)	35,9	37,8	38,6	38,6	38,6
معدل التضخم (٪)	1,3	0,7	1,0	1,8	1,9
معدل البطالة (نسبة ٪ من القوى العاملة)	3,5	3,6	3,7	3,8	3,6
الحساب الجاري (مليار دولار)	84,37	105,94	98,68	93,37	95,08
الحساب الجاري (نسبة ٪ من إجمالي الناتج المحلي)	6,0	7,7	7,0	6,2	6,1

ولقد ازدادت عائدات الفرد في كوريا الجنوبية من 100 دولار أمريكي عام 1963 إلى ما يقر من 30.000 دولار أمريكي في الوقت الحالي. وعلى الرغم من تراجع معدل البطالة إذ وصل إلى أدنى مستوى له منذ عام 2000 إلا أن عدد العاملون الغير منتظمون مرتفع جداً بالإضافة إلى انتشار التفاوت الاجتماعي و تدهور العلاقات الاجتماعية.

II.2- مساهمة القطاعات الصناعية الرئيسية: يساهم القطاع الزراعي في كوريا الجنوبية بنسبة ضئيلة من إجمالي الناتج المحلي (2.3%) بينما يوظف حوالي 6% من تعداد السكان. ويعتبر الأرز الزراعة الرئيسية، لكن تتكثف معه زراعة الشعير والقمح والذرة وفول الصويا، كما يشهد قطاع تربية الماشية ارتفاعاً على نطاق واسع. أما الموارد المعدنية في كوريا الجنوبية فتتخصص في الذهب والفضة. وتمثل أهم القطاعات الاقتصادية بالبلاد في صناعة النسيج، الفولاذ، صناعة السيارات، والصناعة البحرية والإلكترونية، حيث تعدّ كوريا الجنوبية أكبر منتج لأشباه الموصلات في العالم. ويمثل الصناعة حوالي 40% من إجمالي الناتج المحلي، بينما تصل نسبة القطاع الخدمي إلى حوالي 60% من إجمالي الناتج المحلي كما توظف حوالي 70% من تعداد السكان.

الجدول (2): مساهمة القطاعات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي

التصنيف	الزراعة	الصناعة	الخدمات
معدل التوظيف (بنسبة % من إجمالي التوظيف)	4,9	24,9	70,2
القيمة المضافة (بنسبة % من إجمالي الناتج المحلي)	2,2	38,6	59,2
القيمة المضافة (نسبة التغير السنوي)	-2,9	3,3	2,4

المصدر: البنك الدولي - آخر بيانات متاحة .

أما بالنسبة لمؤشر الحرية الاقتصادية فان كوريا الجنوبية احتلت المرتبة 23 عالمياً وال 6 على المستوى الإقليمي، أما بيئة الأعمال فقد احتلت المرتبة 26 من 82 عالمياً.

الجدول (3): مؤشرات الحرية الاقتصادية لكوريا الجنوبية

التصنيف	عدد النقاط	التصنيف العالمي	التصنيف الإقليمي
مؤشر الحرية الاقتصادية	74,3/100	23	6
بيئة الأعمال	7.35	26/82	-

المصدر: مؤشر الحرية الاقتصادية 2015 - الإيكونوميست - تصنيفات بيئة الأعمال 2014-2018

II.3- التجارة الخارجية: تعتبر كوريا الجنوبية سادس أكبر دولة مصدرة للبضائع على مستوى العالم وتاسع أكبر دولة مستوردة (تحتل المرتبة السادسة عشر فيما يتعلق بالخدمات)، وتمثل التجارة ما يقارب 85% من إجمالي الناتج المحلي عام (2015)، وشهد الميزان التجاري للبلاد فائضاً كبيراً منذ شهر فبراير من عام 2012 كما أنه من المتوقع أن يظل كذلك خلال السنوات القادمة. ولقد حقق الفائض التجاري رقماً قياسياً إذ بلغ 90 مليار دولار أمريكي في عام 2015 بتراجع الواردات بوتيرة أسرع من الصادرات. وتمثل الصين واليابان والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية الشركاء التجاريين الرئيسيين للبلاد.

الجدول (4): مؤشرات التجارة الخارجية 2012-2016

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
الواردات من السلع (مليون دولار)	519.585	515.584	525.514	436.499	406.192
الصادرات من السلع (مليون دولار)	547.870	559.632	572.664	526.755	495.426
الواردات من الخدمات (مليون دولار)	107.794	109.161	114.741	112.345	110.436
الصادرات من الخدمات (مليون دولار)	102.298	102.531	110.961	96.844	92.828
الواردات من السلع والخدمات (التغير السنوي)	2,4	1,7	1,5	2,1	4,5
الصادرات من السلع والخدمات (التغير السنوي)	5,1	4,3	2	-0,1	2,1
الواردات من السلع والخدمات (نسبة % من إجمالي الناتج المحلي)	53,5	48,9	45	38,4	35,4
الصادرات من السلع والخدمات (نسبة % من إجمالي الناتج المحلي)	56,3	53,9	50,3	45,3	42,2
الميزان الجاري (مليون دولار)	49.406	82.781	88.885	122.269	120.446
التجارة الخارجية (نسبة % من إجمالي الناتج المحلي)	109,9	102,8	95,3	83,7	77,7

المصدر: منظمة التجارة الدولية؛ البنك الدولي آخر بيانات متاحة.

III- الحوافز المقدمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي في كوريا الجنوبية:

تحرص كوريا الجنوبية على تعزيز موقعها التنافسي في سوق الاستثمارات الأجنبية وبالأخص المباشرة لكونها تمثل إفادة حقيقية للاقتصاد الكوري الجنوبي، من خلال إقامة مشاريع جديدة وتشغيل الأيدي العاملة والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات وتقنيات الاتصال ومهارات التنمية البشرية، لذلك تقوم الحكومات الكورية باستمرار بمرجعة إجراءات وقوانين ومنظومة تشجيع الاستثمار.

وعلى هذا الأساس اتخذت الحكومة الكورية الجنوبية العديد من التدابير وسن القوانين بهدف تشجيع وتخفيض معدلات الاستثمار وزيادة مساهمته في رفع مستويات التشغيل والنمو الاقتصادي، ويعد قانون حوافز الاستثمار الأجنبي الذي صدر عام 1984 القانون الأساسي الذي يحكم ويقيم الاستثمار الأجنبي، حيث تضمن هذا القانون العديد من الملامح أهمها التوسع في القطاعات الصناعية المتاحة للاستثمار الأجنبي لتبلغ 788 مليون دولار عام 1990 مقابل 521 مليون دولار عام 1982، كما تم إصدار قانون عام 1986 متعلق بتشجيع الاستثمارات في قطاعات صناعية معينة لدعم التنمية التقنية في القطاع الصناعي الكوري وتحسين الوضع التنافسي على المستوى الدولي.

وبنهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي شكلت مساهمة الصناعات الثقيلة والكيمياوية 53.6% و 19% من إجمالي الصادرات الكورية، حيث كانت الحكومة حريصة على تقديم التسهيلات والحوافز للمستثمرين الأجانب، مثل ضمان إعادة تحويل رأس المال للخارج مع تحويل الأرباح، وتخفيض معدلات الفائدة على القروض بالنسبة لبعض الصناعات للمساهمة في توليد مناصب الشغل والمساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما تم تقديم الكثير من التسهيلات والإعفاءات الضريبية خلال الخمس سنوات الأولى من نشاط الشركات الأجنبية.

إن قانون تشجيع الاستثمار في كوريا الجنوبية يؤكد على أن يعامل المستثمرون الأجانب بنفس المعاملة التي يلقاها المستثمرون الكوريون، كما قدمت كوريا الجنوبية مختلف التسهيلات المتعلقة بمنح الأراضي والعقارات وشدت على القضاء على العوائق الإدارية وحتى المالية من خلال تقديم القروض المختلفة من طرف البنوك الوطنية. وفي وقتنا الحاضر تتمثل أهم تلك التدابير المحفزة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي في:

III.1- حرية إنشاء الشركات: وذلك من خلال

أ- حرية إنشاء الشركات مضمونة .

ب- شراء الأسهم والسندات ممكنة .

ج- حيازة رأس مال أو أسهم شركة محلية وذلك على النحو التالي:

* استثمار أولي لإثبات صفة الاستثمار الأجنبي: 50 مليون وون؛

* يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أكثر من مجموع عدد الأسهم بالإضافة إلى حقوق التصويت والاستثمار في إجمالي الأسهم.

د- قرض طويل الأجل ممنوح من قبل مستثمر أجنبي:

* شركة تملك 50% أو أكثر من إجمالي الأسهم الصادرة أو نسبة الاستثمار في إجمالي أسهم الشركة الأجنبية الأم.

* شركة تملك 10% أو أكثر من إجمالي الأسهم الصادرة أو نسبة الاستثمار في إجمالي أسهم الشركة الأجنبية الأم.

* شركة يكون 50% أو أكثر من إجمالي الأسهم الصادرة عنها أو نسبة الاستثمار في إجمالي أسهمها في ملكية الشركة الأجنبية الأم.

* شركة يكون 50% أو أكثر من إجمالي الأسهم الصادرة عنها أو نسبة الاستثمار في إجمالي أسهمها في ملكية شركة تملك 50%

أو أكثر من إجمالي الأسهم الصادرة أو نسبة الاستثمار في إجمالي أسهم الشركة الأجنبية الأم.

III.2- التحفيزات الضريبية للشركات: وذلك من خلال(5)

أ- معدل ضريبة الشركات بالنسبة للشركات الأجنبية: إن الشركات الأجنبية ذات أصول دائمة في كوريا تقوم بدفع معيار ضريبي موحد على إيرادات الشركات ذات أصول كورية. بينما تخضع الشركات الأجنبية التي لا تمتلك أصول دائمة ناتجة من دخل مصدره كوري تم الحصول عليه من الأنشطة الجديدة إلى ضريبة بمعدل يتراوح بين 2% و 20%، وتتضمن تلك الأنشطة الجديدة الآتي: الخدمات الشخصية، الفوائد على السندات والصكوك المالية والدخل الإيجاري الناتج عن السفن والمعدات الثقيلة، كما يتواجد خصم على الضرائب المدفوعة في الخارج ولكن يتم تحديده وفقاً لأقل مبلغ من الضرائب المدفوعة في الخارج أو وفقاً للضريبة الكورية مضروباً في نسبة الدخل ذو المصدر الأجنبي والدخل الإجمالي القابل للضريبة.

ب- ضرائب الأرباح الرأسمالية: يتم معاملة أرباح رأس المال بالنسبة إلى الشركات المقيمة على أنها دخل أعمال اعتيادي كما يتم احتساب الضريبة الخاصة بها وفقاً لمعدل ضرائب الشركات المعتاد، بينما يتم احتساب الضريبة الخاصة بأرباح رأس المال ذات أصول كورية بالنسبة للشركات غير المقيمة بنسبة 11% من قيمة المبيعات أو 22% من قيمة الأرباح (أيهما أقل)، وبصفه عامة لا يتم فرض أي ضرائب خاصة على الأرباح الناتجة عن عمليات الإدماج. كما يتم إعفاء الشركات الأجنبية و الأجانب الحاصلين على أقل من 25% من الأسهم القائمة الخاصة بالشركة المسجلة لمدة 5 أعوام قبل نقل الأسهم من الضرائب بغض النظر عن إذا كان يتم تطبيق معاهدة ضريبية أم لا . وبخلاف ذلك ، فإن معاملة أرباح رأس المال المستمدة من غير القانون تعتمد على أحكام معاهدة ضريبية قابلة للتطبيق .

ج- الخصومات الرئيسية الجائزة والائتمان الضريبي: إن الاستقطاعات التي تتلقاها الأرباح الموزعة يتم تطبيقها على الأرباح الموزعة التي يتم نقلها ما بين الشركات المقيمة كما يتوافر أنواع عديدة من الضرائب التحفيزية للأنشطة الجديدة التي تستوفي قانون حصر الحافز الضريبي بما في ذلك: الاستثمارات، البحث والتطوير، شركات الاستثمار الأجنبية ذات التكنولوجيا الحديثة، التبرعات الخيرية، أقساط التأمين وهكذا. كما تُعد المصاريف الخاصة بإنشاء مشاريع جديدة مثل مصاريف الإدغام، رواتب المؤسسون، رسوم التسجيل والضرائب قابلة للاستقطاع إذا تم تسجيل تلك المصروفات وفقاً لنصوص الإدغام وتم سدادها بالفعل.

د- ضرائب أخرى على الشركات: يتم تطبيق ضريبة تسجيل رأس مال عند نسبة 0.48 % (أو 1.44 % من منطقة مدينة سيول). كما يتم تطبيق ضريبة أملاك بنسبة 0.07 % تصل إلى 5 % على الأرض، المباني، السفن والطائرات. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الشركات التي تملك عقارات أن تدفع ضريبة على العقار بالإضافة إلى ضريبة على الأملاك. ويتم فرض ضريبة دمغة رمزية على الاتفاقيات المتعلقة بإنشاء، تحويل و تعديل حقوق الملكية. كما يتم فرض ضريبة حيازة بوجه عام بنسبة قدرت بـ 4.6 % على شراء العقارات، المركبات والمعدات الثقيلة (يمكن أن تستفيد عملية شراء المساكن من معدل ضريبة أقل يتراوح بين 1.1 % و 3.5 %). كما يتم تحصيل ضريبة تسجيل ابتداء من 0.02 % إلى 5 % حال القيام بتسجيل إنشاء، تعديل أو انقضاء وقت حقوق الامتلاك أو مسميات أخرى و إدماج مع الجهات المعنية.

الجدول (5): مقارنة فرض الضرائب على الشركات في الدول الأخرى

المؤشرات / الدولة	كوريا الجنوبية	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	الولايات المتحدة	ألمانيا
عدد الدفعات الضريبية عن كل عام	12	10,9	10,6	9
الوقت المستغرق لإتمام الإجراءات الشكلية الإدارية (بالساعة)	188	163,3	175	218
إجمالي حصة الضرائب (من الأرباح)	33,1	40,9	44	48,9

المصدر: صندوق النقد الدولي: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي 2017

III.3- تخفيف شروط الإستثمار الأجنبي: تم تخفيض الحد الأدنى للاستثمار الأجنبي الضروري إلى النصف ليعادل بذلك قيمة الأرض، وفقاً لما قالت الحكومة الكورية الجنوبية (6) وتفرض اللوائح المعمول بها حالياً، أن يكون الإستثمار الأجنبي المباشر في أي شركة أو مشروع مشترك ضعف قيمة الأرض التي اقترضت داخل منطقة الاستثمار الأجنبي على الأقل، حتى يتسنى للشركة الاستفادة من معدلات الإيجار الخاص البالغة 1 في المائة من قيمة الأرض، وفقاً لوزارة التجارة والصناعة والطاقة.

كما قامت الحكومة بتخفيف التشريعات التي تقيد الاستثمار الأجنبي. وأصبح بإمكان الأجانب شراء العقارات سواء كان ذلك بغرض تجاري أو خاص، كما سمح للشركات الأجنبية بشراء أو السيطرة على الشركات المحلية (أي تمتلك 51% فأكثر من رأس مال الشركة). وستخفف الحكومة الكورية الجنوبية شروط استفادة الشركات الأجنبية من الحوافز المالية، كجزء من أولى مساعيها لاستقطاب أكثر من 20 بليون دولار من الاستثمارات الأجنبية الجديدة المباشرة. ويضطر من لا تنطبق عليهم الشروط إلى دفع ما نسبته 5 في المائة.

وبلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأشهر الستة الأولى من عام 2017 10.33 بليون دولار، بزيادة قدرها 29.2 في المائة عن الفترة نفسها من العام الماضي، كما ارتفع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديد 55.9 في المائة على أساس سنوي، لتبلغ قيمته 7.2 بليون دولار. (7)

III.4- تخفيف القيود على إقامة الأجانب: قامت الحكومة الكورية الجنوبية بالتصديق على تعديلات القوانين المنظمة للهجرة وإقامة الأجانب في كوريا، والتي تتضمن منح المتزوجين من كوريين حق الإقامة الدائمة وقد تم إجراء هذه التعديلات استجابة للتغيرات الاجتماعية الأخيرة في كوريا الجنوبية، ومن أجل تشجيع المواطنين الكوريين على تقبل المهاجرين الأجانب إلى كوريا، والذين يتزوجون مع كوريين ويكوّنون ما يسمى بـ "الأسر متعددة الثقافات"، وبهذه التعديلات الجديدة تكون كوريا قد انتقلت خطوة إلى الأمام نحو المجتمع النشط الجاذب، الذي يتمكن فيه الناس من مختلف الثقافات والجنسيات من العيش في انسجام، قد أعلنت وزارة العدل أن الحكومة وافقت أمس الثلاثاء على تعديلات جزئية تم إجراؤها على قانون الهجرة، بحيث تتضمن نقطتين رئيسيتين، وهما: (8)

- أ- منح الأجانب الذين يستثمرون مبالغ تزيد عن 500 ألف دولار ويعيشون لمدة أكثر من ثلاث سنوات، حق الإقامة الدائمة في كوريا، كما سيتم منح المستثمرين بمبالغ أكثر من 300 ألف دولار نفس الحق بشرط أن يعمل لديهم كوريان اثنان، والواضح هنا أن الهدف هو تشجيع الاستثمار الأجنبي في كوريا
- ب- منح حق الإقامة الدائمة للأجانب الذين يتزوجون من كوريين ويعيشون في كوريا.

IV- دور الحوافز في تطور حجم الاستثمار في كوريا الجنوبية:

تعتبر قدرة الاقتصاد الكوري على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة منها من أهم العوامل التي هيأت لانطلاقه في زمن قياسي مقارنة بغيره من الاقتصاديات النامية. فمنذ إصدار قانون حرية الاستثمار الأجنبي عام 1984 عملت الحكومة الكورية على توفير كل متطلبات المناخ الاستثماري الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية، وأثمرت هذه الجهود وغيرها في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الكوري، حيث زادت بمعدل منتظم منذ عام 1984، وبلغت 15,2 بليون دولار عام 2000 و 11,2 بليون دولار عام 2001، وأصبحت المشاركة الفعالة للاستثمار الأجنبي تمثل عاملا حاسما في الاقتصاد الكوري.

وفقاً لما ورد بتقرير الاستثمارات العالمية سنة 2017 الذي نشره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) فإن معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكوريا الجنوبية استمرّ نسبياً في السنوات الأخيرة إذ بلغ حوالي 10 مليار دولار أمريكي. لكنّه شهد تقلص بفعل التأثيرات الخارجية لا سيما الأوضاع العالمية السيئة. وفقاً لما ورد بتقرير الاستثمارات العالمية سنة 2017 الذي نشره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) فإن معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكوريا الجنوبية استمرّ نسبياً في السنوات الأخيرة إذ بلغ حوالي 10 مليار دولار أمريكي. وبعد أن بلغ رقم قياسي عام 2013 (12.7 مليار دولار) وأدنى مستوى لها منذ عام 1998 في عام 2015 (4.1 مليار دولار أمريكي، وذلك يرجع إلى سحب استثمارات شركة تيسكو)، بلغت التدفقات 10.8 مليار دولار أمريكي في عام 2016. وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وهولندا المراتب الأولى بالنسبة لمجموع الاستثمارات الأجنبية في هذا البلد. ويرجع استقطاب كوريا الجنوبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى النمو الاقتصادي السريع للبلاد وكذلك إلى تخصص صناعاتها في التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات. ومع ذلك فإن الافتقار عموماً إلى الشفافية على صعيد القوانين التنظيمية يثير قلقاً كبيراً لدى المستثمرين الأجانب.

الجدول (6): المقارنة من حيث الحماية بالنسبة للمستثمرين

المؤشرات/ الدولة	كوريا الجنوبية	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	الولايات المتحدة	ألمانيا
مؤشر شفافية المعاملات التجارية *	7	6	7	5
مؤشر مسؤولية المدير **	6	5	9	5
مؤشر صلاحيات المساهمين ***	7	7	4	8
مؤشر حماية المستثمرين ****	7,3	6,5	6,5	6

ملاحظة: * كلما ارتفع المؤشر، كانت شروط المعاملات التجارية أكثر شفافية. ** كلما ارتفع المؤشر، دل ذلك على ارتفاع درجة المسؤولية الشخصية للمدير. *** كلما ارتفع المؤشر، كان ذلك أسير على المساهمين لاتخاذ الإجراءات القانونية. **** كلما ارتفع المؤشر، كانت درجة حماية المستثمرين أعلى.

المصدر: صندوق النقد الدولي: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي 2017

من خلال الجدول نلاحظ أن مؤشر شفافية المعاملات التجارية في كوريا الجنوبية يعد الأفضل مقارنة بالدول التي قورنت بها إذ تحصلت على 7 مقارنة ب 5 في ألمانيا و 7 في الولايات المتحدة و 6 في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أما مؤشر حماية المستثمرين فتحصلت كوريا الجنوبية على معدل 7.3 وهو الأعلى مقارنة ب ألمانيا والولايات المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمعدل: 6، 6.5، 6.5 على التوالي، وهو ما يعكس العلاقة الطردية بين الحوافز المقدمة (استدلالاً بهذه المؤشرات) وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية، وارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (7): المقارنة من حيث الحماية بالنسبة للمستثمرين

السنوات	2014	2015	2016
التدفقات الواردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة (مليون دولار)	9.274	4.104	10.827
رؤوس الأموال الواردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة (مليون دولار)	640	721	814
عدد الاستثمارات في المجالات الجديدة ***	144	110	153
الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة **** (% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت)	2,3	1	2,6
رؤوس أموال الاستثمارات الأجنبية المباشرة (نسبة % من إجمالي الناتج المحلي)	12,7	13	13,1

ملاحظة: *** الاستثمارات في المجالات الجديدة هي شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تبدأ الشركة الأم مشروعاً جديداً في دولة أجنبية عن طريق تشييد منشآت تشغيلية جديدة من الألف إلى الياء. **** تقيس "القيمة الإجمالية لتكوين رأس المال الثابت" قيمة الإضافات في الأصول الثابتة التي تشتريها الشركات والحكومة والأسر مطروحاً منها مقابل التصرف في الأصول الثابتة التي تم بيعها أو تجميعها.

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - آخر بيانات متاحة .

إن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للاقتصاد الكوري يمكن قياسها بواسطة معدل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ هذا المعدل 7.2 بالمائة في عام 1998 مقابل 3.7 بالمائة عام 1990، مرتفعاً إلى 13.1 بالمائة عام 2016. كما بلغت قيمة تعهدات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من أكتوبر (تشرين الأول) إلى ديسمبر (كانون الأول) الماضيين نحو 9.3 مليار دولار، وهو ما يجعل إجمالي قيمة تلك التعهدات خلال 2017 عند 22.9 مليار دولار، وتتجاوز هذه القيمة حجم التعهدات التي استهدفها البلاد لهذا العام بنحو 3 مليارات دولار كما تزيد عن تعهدات 2016 بقيمة 7.7 مليار دولار. ويرجع هذا المستوى

القياسي في تعهدات الاستثمار الأجنبي الاهتمام بالتكنولوجيا المتقدمة والقطاعات الصناعية، على الرغم من التوتر العسكري مع كوريا الشمالية.

أما على مستوى الدول فقد بلغ حجم الاستثمارات الوافدة إلى كوريا الجنوبية من الولايات المتحدة والصين 5.5 و 2 مليار دولار عام 2015 متجاوزة نسبة 51.8% و 66.3% عن العام الذي قبله، في حين تضاعفت الاستثمارات القادمة من الشرق الأوسط بأكثر من 6 أضعاف لتصل إلى 1.4 مليار دولار. وفي المقابل تراجعت الاستثمارات القادمة من الاتحاد الأوروبي بنسبة 61.6% لتراجع إلى 2.5 مليار دولار والقادمة من اليابان بنسبة 33.1% لتصل إلى مليار دولار. في نفس الفترة.

إن هذه المؤشرات تعكس قدرة الاقتصاد الكوري على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة منها، ويرجع ذلك إلى رسم سياسات استثمارية وتشجيعية تتماشى مع القواعد والمعايير الدولية من خلال تطوير قانون جذب الاستثمار الأجنبي الذي بموجبه تم توسيع مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومحالاته، كما تم تشجيع حالات الاندماج والاتحاد والسيطرة بالإضافة إلى تقسيم العديد من الحوافز التشجيعية والضريبية ورفع القيود على التحويلات المالية وغيرها من الإجراءات التحفيزية وذلك للنهوض بهذا الاستثمار وتحسين الموقع التنافسي لكوريا الجنوبية.

V - الخلاصة

في ختام هذا البحث يمكن القول أن استقطاب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة منها من أهم العوامل التي هيأت لنجاح التجربة التنموية في زمن قياسي مقارنة بغيره من الاقتصاديات النامية، فمنذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي عملت الحكومة الكورية على توفير كل متطلبات المناخ الاستثماري الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية، كفتح أكبر عدد من الصناعات للمستثمرين الأجانب، ومراجعة قانوني الاستثمار الأجنبي، وتنمية رأس المال الأجنبي في الربع الأول من عام 1988، والتي نتج عنها فتح قطاع التصنيع بالكامل وتحريره، كما قامت الحكومة بإلغاء قانون إدارة معدل الصرف الأجنبي واستبداله بقانون تعامل الصرف الأجنبي الذي سمح بتنفيذ إجراءات تنفيذ تحرير رأس المال الحسابي وتوسيع دائرة السوق المحلي لتبادلات الأجنبية.

وأثمرت هذه الجهود وغيرها في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على كوريا، حيث زادت بمعدل منتظم منذ عام 1984، حيث بلغت أكثر من 20.9 مليار دولار عام 2015 كما بلغت قيمة التعهدات 22.9 مليار دولار عام 2017. وأصبحت المشاركة الفعالة للاستثمار الأجنبي تمثل عاملا حاسما في الاقتصاد الكوري.

إن تقسيم الحوافز للاستثمارات الأجنبية في كوريا الجنوبية ترتب عليه تدفقات نقدية كبيرة للاقتصاد الكوري، حيث توافدت العديد من الشركات متعددة الجنسيات بالإضافة إلى ازدياد حالات الاندماج والاتحاد بين شركات أجنبية وشركات محلية، وهذا أثر إيجابا على ميزان المدفوعات الكوري الجنوبي والإنتاجية حيث أدى قدوم تلك الشركات المسلحة بتكنولوجيا المعلومات إلى تطوير أداء الشركات المحلية وتحسين كفاءتها التشغيلية من خلال استفادتها من تقنيات المعلومات، بالإضافة إلى ذلك أصبحت العمالة الكورية الجنوبية من الأكثر مهارة حول العالم وأصبحت قدرتهم التنافسية في الخارج مرتفعة وأصبحت الشركات ومنظمات الأعمال الكورية الجنوبية المحلية أكثر قدرة على إجراء الأبحاث والدراسات الاقتصادية والتجارية.

المراجع :

- (1) عبد الرحمن المنصوري، تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح وتحديات المستقبل، على الموقع: <http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2013/06/201362411828829138.html>; le: 28/10/2019.
- (2) ريهام مصطفى، عزيمة كوريا تستحق التأمل، على الموقع: www.makalcloud.com/post/zt2tdufmr; le: 09/10/2019
- (3) عبد الرحمن المنصوري، مرجع سابق.
- (4) حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بالأرقام) على الموقع: <https://sme.alawwalbank.com/ar/business-intelligence/country-profiles/south-korea/investing-2>
- (5) <https://sme.alawwalbank.com/ar/business-intelligence/country-profiles/south-korea/business-environment>
- (6) كوريا الجنوبية تخفف شروط الاستثمار الأجنبي، على الموقع: <http://www.alhayat.com/Articles/4295224/>; le: 03/10/2019
- (7) <http://www.myqalqilia.com/positive-factors.htm>; le: 15/10/2019
- (8) تخفيف القيود على إقامة الأجانب في كوريا، على الموقع: http://world.kbs.co.kr/arabic/archive/program/news_issue.htm?no=22910¤t_page=;le:05/10/2019
- (9) حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سابق.
- (10) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - آخر بيانات متاحة.
- (11) منظمة التجارة الدولية؛ البنك الدولي آخر بيانات متاحة.
- (12) مؤشر الحرية الاقتصادية 2015 - الإيكونوميست - تصنيفات بيئة الأعمال 2014-2018
- (13) صندوق النقد الدولي: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي 2017
- (14) تعهدات الاستثمار في كوريا الجنوبية تعكس اتجاهها وترتفع بشكل قياسي، جريدة الشرق الأوسط، على الرابط: <https://aawsat.com/home/article/1132051/>; le: 04/10/2019.
- 15- <http://www.achamel.info/Lyceens/cours.php?id=591>; le: 04/10/2019.
- (16) سعيد كامل فخري الدهشان، التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية دروس مستفادة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية - غزة، يناير 2017.